قانون رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥
بالتصديق على الاتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية لتشجيع وحماية الاستثمار

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى الاتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية لتشجيع وحماية الاستثمار، الموقعة في مدينة المنامة بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٤م،

أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

صُودق على الاتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية لتشجيع وحماية الاستثمار، الموقعة في مدينة المنامة بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٤م، والمرافقة لهذا القانون.

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كُلٌّ فيما يخصه– تنفيذ أحكام هذا القانون، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:
بتاريخ: ١٤ شعبان ١٤٤٦هـ
الموافق: ١٣ فبراير ٢٠٢٥م

اتفاقية

بين

حكومة مملكة البحرين

و

حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية

لتشجيع وحماية الاستثمار

إن حكومة مملكة البحرين وحكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية، بعد أن تم تفويض حكومة منطقة هونغ كونغ لإبرام هذه الاتفاقية من قبل الحكومة الشعبية المركزية لجمهورية الصين الشعبية (المشار إليها فيما بعد باسم " الطرفين المتعاقدين"):

ورغبةً منهما في خلق الظروف الملائمة لزيادة الاستثمار من قبل مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في منطقة الطرف الآخر؛

وإذ تدركان أن التشجيع والحماية المتبادلة بموجب الاتفاق لمثل هذه الاستثمارات سوف يفضي إلى تحفيز المبادرات التجارية الفردية وسيؤدي إلى زيادة الرخاء في كلا الطرفين؛ و

وإذ تدركان أن أهداف حماية المستثمر لا ينبغي أن تتجاوز حقوق الطرفين المتعاقدين في اتخاذ تدابير موجهة لتحقيق أهداف المصلحة العامة المشروعة مثل حماية الأمن والصحة العامة والبيئة والسلامة والمستهلكين والآداب العامة وتعزيز التنمية المستدامة، شريطة أن تمتثل هذه التدابير لمعايير الحد الأدنى للمعاملة في القانون الدولي العرفي؛

قد اتفقتا على ما يلي:

المادة (1)

التعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية:

(أ) "المنطقة":

(1) فيما يتعلق بمملكة البحرين تعني إقليم مملكة البحرين وكذلك المناطق البحرية وقاع البحر وباطن الأرض التي تمارس عليها البحرين حقوقها السيادية وولايتها القضائية، وفقًا للقانون الدولي؛ و

(2) فيما يتعلق بمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، فهي تشمل جزيرة هونغ كونغ وكولون والأقاليم الجديدة؛

(ب) "المؤسسة" تعني أي كيان تم إنشاؤه أو تنظيمه بموجب القوانين واللوائح المعمول بها، سواء كان ذلك بغرض الربح أم لا، وسواء كان مملوكًا أو خاضعًا لسيطرة الحكومة أو القطاع الخاص، ويشمل أي شركة أو صندوق أو شراكة أو ملكية فردية أو مشروع مشترك أو جمعية أو منظمة مماثلة أو فرع من المؤسسة؛

(ج) تعني كلمة "القوات":

(1) فيما يتعلق بمملكة البحرين، القوات المسلحة لمملكة البحرين؛ و

(2) فيما يتعلق بمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، القوات المسلحة لجمهورية الصين الشعبية؛

(د) تعني عبارة "قابلة للتحويل بحرية" التحرر من جميع ضوابط صرف العملات وقابلة للتحويل إلى الخارج بأي عملة؛

(هـ) يعني مصطلح "الاستثمار" كل نوع من الأصول والتي تتوافق مع تشريعات الطرف الذي يتم الاستثمار في منطقته، يمتلكها المستثمر أو يتحكم فيها، بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي تتمتع بخصائص الاستثمار، مثل الالتزام برأس المال أو الموارد الأخرى، وتوقع العائد أو الربح، وافتراض المخاطر. تشمل النماذج التي قد يتخذها الاستثمار على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

(1) الممتلكات المنقولة وغير المنقولة وأي حقوق ملكية أخرى مثل الرهون العقارية أو الامتيازات أو التعهدات؛

(2) الأسهم والسندات الخاصة بالمؤسسة وأي شكل آخر من أشكال المشاركة في المؤسسة؛

(3) المطالبات بالمال أو بأي أداء بموجب عقد له قيمة مالية؛

(4) حقوق الملكية الفكرية والشهرة التجارية؛ و

(5) الامتيازات التجارية الممنوحة بموجب القانون أو بموجب عقد، بما في ذلك امتيازات البحث عن الموارد الطبيعية، أو صقلها أو استخراجها أو استغلالها.

لمزيد من اليقين يجب ألا يشمل الاستثمار ما يلي:

(أ) الدين العام؛

(ب) المطالبات بالأموال التي تنشأ فقط من العقود التجارية لبيع السلع أو الخدمات من قبل شخص طبيعي أو مؤسسة في منطقة الطرف المتعاقد إلى شخص طبيعي أو مؤسسة في منطقة الطرف المتعاقد الآخر؛

(ج) تمديد الائتمان، بما في ذلك القروض المصرفية، فيما يتعلق بمعاملة تجارية، مثل تمويل التجارة؛ و

(د) أمر أو حكم صدر في إجراء قضائي أو إداري؛

لا يؤثر أي تغيير في الشكل الذي يتم استثمار الأصول به على طابعها كاستثمارات، ويشمل مصطلح "الاستثمار" جميع الاستثمارات، سواء تمت قبل تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ أو بعده؛

(هـ) يقصد بمصطلح "المستثمرين" ما يلي:

(1) فيما يتعلق بمملكة البحرين،

- الشخص الطبيعي من مواطني مملكة البحرين؛ أو

- مؤسسة تم تأسيسها أو تنظيمها بموجب قوانين وأنظمة مملكة البحرين، أو فرع لمثل هذا الكيان الموجود في منطقة مملكة البحرين،

أن يكون قد قام بالاستثمار في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة؛ و

(2) فيما يتعلق بمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة،

- الشخص الطبيعي المقيم الدائم في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة؛ أو
- مؤسسة تم تأسيسها أو تنظيمها بموجب قوانين ولوائح منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، أو فرع لمثل هذا الكيان الموجود في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة،

أن يكون قد قام بالاستثمار في منطقة مملكة البحرين؛

يعتبر الشخص الطبيعي المقيم بصفة دائمة في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ومواطنًا من مملكة البحرين، شخصًا طبيعيًا على وجه الحصر في الطرف المتعاقد الذي تربطه به علاقة سائدة، مع مراعاة العوامل بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المسكن الدائم للشخص الطبيعي، ومركز المصالح الحيوية (أي حيث تكون العلاقات الشخصية والاقتصادية للشخص الطبيعي أقرب)، والمسكن المعتاد؛

(ز) يشمل "التدبير" قانونًا، أو لائحة أو قاعدة أو إجراء أو قرارًا أو إجراءً إداريًا أو شرطًا أو ممارسة؛

(ح) تعني كلمة "العوائد" المبالغ التي يحققها الاستثمار، وتشمل على وجه الخصوص، وليس الحصر، الأرباح والدخل من مطالبات الدين والأرباح الرأسمالية وأرباح الأسهم والإتاوات والرسوم. ولهذا الغرض، يعني "الدخل من مطالبات الدين" الدخل من مطالبات الدين بجميع أنواعها، سواء كانت مضمونة برهن عقاري أم لا وسواء كانت تحمل حق المشاركة في أرباح المدين أم لا، وعلى وجه الخصوص، الدخل من الأوراق المالية الحكومية والدخل من السندات أو سندات الدين، بما في ذلك العلاوات والجوائز المرتبطة بهذه الأوراق المالية أو السندات أو سندات الدين. ولا تعتبر رسوم الغرامات المفروضة على التأخر في السداد بمثابة دخل للغرض المذكور أعلاه.

المادة (2)

نطاق التطبيق

(1) تنطبق هذه الاتفاقية على الاستثمارات التي تمت قبل أو بعد دخولها حيز التنفيذ من قبل مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في منطقة الطرف المتعاقد الآخر وفقاً لقوانين وأنظمة الطرف المتعاقد الآخر.

(2) تنطبق هذه الاتفاقية على التدابير المعتمدة أو التي يحتفظ بها أحد الطرفين المتعاقدين، بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، فيما يتعلق بمستثمري الطرف المتعاقد الآخر أو استثماراتهم.

(3) لا تنطبق هذه الاتفاقية على النزاعات الناشئة عن الأحداث التي وقعت قبل دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

المادة (3)

تشجيع وحماية الاستثمار والعوائد

(1) يجب على كل طرف متعاقد، إلى الحد الذي تسمح به قوانينه وسياساته، تشجيع وخلق الظروف المواتية لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر للقيام باستثمارات في منطقته، ومع مراعاة حقه في ممارسة الصلاحيات التي تمنحها قوانينه، يجب على ذلك الطرف قبول مثل هذه الاستثمارات.

(2) تحظى استثمارات وعوائد مستثمري كل طرف متعاقد في جميع الأوقات بمعاملة عادلة ومنصفة، وتتمتع بالحماية والأمن الكاملين في منطقة الطرف المتعاقد الآخر. لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين بأي حال من الأحوال أن يعرقل، من خلال تدابير غير معقولة أو تمييزية، إدارة، أو صيانة أو استخدام أو التمتع أو التصرف في الاستثمارات في منطقته الخاصة بمستثمري الطرف المتعاقد الآخر.

(3) الالتزام المنصوص عليه في الفقرة (2) من هذه المادة يشمل توفير:

(أ) "المعاملة العادلة والمنصفة" والتي تتطلب من كل طرف متعاقد عدم حرمان العدالة في الإجراءات القضائية الجنائية أو المدنية أو الإدارية وفقا لمبدأ الإجراءات القانونية الواجبة؛

(ب) "الحماية والأمن الكاملان" والتي تتطلب من كل طرف متعاقد اتخاذ التدابير التي قد تكون ضرورية بشكل معقول لضمان الحماية المادية والأمن لاستثمار مستثمر الطرف المتعاقد الآخر.

(4) لمزيد من اليقين، لا يتطلب مفهوما "المعاملة العادلة والمنصفة" و"الحماية والأمن الكاملان" معاملة إضافية أو تتجاوز ما يقتضيه القانون الدولي العرفي من معايير الحد الأدنى لمعاملة الأجانب، ولا ينشئان حقوقًا موضوعية إضافية.

(5) إن تحديد وجود انتهاك لحكم آخر من هذه الاتفاقية، أو لاتفاق دولي منفصل، لا يثبت أنه كان هناك انتهاك للفقرة (2) من هذه المادة.

المادة (4)

معاملة الاستثمارات

(1) لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين أن يُخضع استثمارات أو عوائد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في منطقته إلى معاملة أقل رعاية من تلك التي يمنحها، في ظروف مماثلة، لاستثمارات أو عوائد مستثمريه، أو لاستثمارات أو عوائد المستثمرين لدى أي طرف ثالث فيما يتعلق بإدارتها، أو صيانتها، أو استخدامها، أو التمتع بها، أو التصرف فيها.

(2) لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين في منطقته إخضاع المستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الآخر، فيما يتعلق بإدارتهم، أو صيانتهم، أو استخدامهم، أو التمتع بها، أو التصرف في استثماراتهم، لمعاملة أقل رعاية من تلك التي يمنحها، في ظروف مماثلة، لمستثمريه أو للمستثمرين من أي طرف ثالث.

المادة (5)

التعويض عن الخسائر

(1) يجب على المستثمرين التابعين لأحد الطرفين المتعاقدين الذين تكبدت استثماراتهم في منطقة الطرف المتعاقد الآخر لخسائر بسبب الحرب أو غيرها من النزاعات المسلحة أو الثورة أو حالة الطوارئ الوطنية

أو التمرد أو الشغب في منطقة الطرف المتعاقد الأخير، أن يمنحها الطرف المتعاقد الأخير معاملة، فيما يتعلق بالاسترداد أو الجبر أو التعويض أو أي تسوية أخرى، لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها الطرف المتعاقد الأخير لمستثمريه أو لمستثمري أي طرف ثالث. ويجب أن تكون المدفوعات الناتجة قابلة للتحويل بحرية.

(2) مع عدم الإخلال بالفقرة (1) من هذه المادة، فإن مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين الذين في أي من الحالات المشار إليها في تلك الفقرة يتكبدون خسائر في منطقة الطرف المتعاقد الآخر ناتجة عن:

(أ) مصادرة ممتلكاتهم من قبل قواتها أو سلطاتها؛ أو

(ب) تدمير ممتلكاتهم من قبل قواتها أو سلطاتها، وهو ما لم يحدث أثناء العمل القتالي أو لم تقتضيه ضرورة الوضع،

ويجب منحه دون تأخير الرد أو التعويض المعقول. ويجب أن تكون المدفوعات الناتجة قابلة للتحويل بحرية.

المادة (6)
نزع الملكية

(1) لا يجوز مصادرة استثمارات وعوائد مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين، بشكل مباشر أو غير مباشر، ولا يجوز إخضاعها لأية تدابير لها تأثير مماثل لنزع الملكية، بما في ذلك التدابير التي بموجبها تصبح هذه الاستثمارات تحت الملكية الوحيدة لحكومة الطرف المتعاقد الآخر (المشار إليه فيما بعد بـ "نزع الملكية")، في منطقة الطرف المتعاقد الآخر إلا بشكل قانوني، لغرض عام يتعلق بالاحتياجات الداخلية لذلك الطرف، ومقابل تعويض. ويجب أن يعادل هذا التعويض القيمة الحقيقية للاستثمار مباشرة قبل الحرمان أو قبل أن يصبح الحرمان الوشيك معروفًا للعامة أيهما أسبق، ويجب أن يشمل معدلاً يومياً للتعويض بالمعدل التجاري العادي من تاريخ الحرمان حتى تاريخ السداد، ويجب أن تتم دون تأخير لا مبرر له، وأن تكون قابلة للتحقيق بشكل فعال وقابلة للتحويل بحرية. يحق للمستثمر المتضرر، بموجب قانون الطرف المتعاقد الذي قام بالحرمان، أن يطلب مراجعة سريعة من قبل سلطة قضائية أو سلطة مستقلة أخرى تابعة لذلك الطرف، لحالة المستثمر وتقييم الاستثمار وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في هذه الفقرة.

(2) عندما يقوم أحد الطرفين المتعاقدين بمصادرة أصول مؤسسة تم تأسيسها أو إنشائها بموجب القانون المعمول به في أي جزء من منطقته، والتي يمتلك فيها مستثمرو الطرف المتعاقد الآخر أسهماً، يجب عليه التأكد من أن أحكام الفقرة (1) من هذه المادة ستُطبق بالقدر اللازم لضمان التعويض المشار إليه في تلك الفقرة فيما يتعلق باستثماراتهم لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر الذين يملكون تلك الأسهم.

المادة (7)

تحويلات الاستثمارات والعوائد

(1) يضمن كل طرف متعاقد لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر الحق غير المحدود في تحويل استثماراتهم وعوائدهم من وإلى منطقته.

(2) يجب أن تتم عمليات تحويل العملة دون تأخير بأي عملة قابلة للتحويل بحرية. ما لم يتفق المستثمرون على خلاف ذلك، وتتم التحويلات بسعر الصرف المطبق في تاريخ التحويل.

(3) بغض النظر عن الفقرتين 1 و2 من هذه المادة، يجوز لأي طرف متعاقد تأخير أو منع التحويل من خلال التطبيق العادل وغير التمييزي وحسن النية لقوانينه ولوائحه المتعلقة بما يلي:

(أ) الإفلاس أو الإعسار أو حماية حقوق الدائنين؛

(ب) إصدار أو تداول أو التعامل في الأوراق المالية أو العقود الآجلة أو الخيارات أو المشتقات؛

(ج) الجرائم الجنائية أو الجزائية؛

(د) إعداد التقارير المالية أو حفظ سجلات التحويلات عند الضرورة لمساعدة سلطات إنفاذ القانون أو السلطات التنظيمية المالية؛ أو

(هـ) ضمان الامتثال للأوامر أو الأحكام في الإجراءات القضائية أو الإدارية.

المادة (8)

استثناءات عامة

(1) لا يجوز تفسير أحكام هذه الاتفاقية المتعلقة بالمعاملة التي لا تقل رعاية عن تلك الممنوحة لمستثمري أي من الطرفين المتعاقدين أو أي طرف ثالث على أنها تلزم أحد الطرفين المتعاقدين بمنح مستثمري الطرف المتعاقد الآخر، الاستفادة من أي معاملة أو تفضيل أو امتياز ناتج عن:

(أ) أي اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة أو تعاون إقليمي أو منظمة اقتصادية حالي أو مستقبلي، أو اتفاقية دولية مماثلة يكون أو قد يصبح أي من الطرفين المتعاقدين طرفًا فيها؛ أو

(ب) أي اتفاق أو ترتيب ثنائي أو متعدد الأطراف، حالي أو مستقبلي، يتعلق كلياً أو رئيسياً، بالضرائب التي يكون أو قد يصبح أي من الطرفين المتعاقدين طرفاً فيها، أو أي تشريع محلي يتعلق كلياً أو رئيسياً بالضرائب. في حالة وجود أي تعارض بين هذه الاتفاقية وأي اتفاق أو ترتيب ثنائي أو متعدد الأطراف متعلق بالضرائب بين الطرفين المتعاقدين، فإن الاتفاق أو الترتيب هو الذي يسود إلى حد هذا التعارض.

(2) لمزيد من اليقين، لا يشمل الالتزام المنصوص عليه في المادة 4 من هذه الاتفاقية شرطاً بتوسيع إجراءات تسوية المنازعات إلى مستثمري الطرف المتعاقد الآخر بخلاف تلك المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

(3) مع مراعاة شرط عدم تطبيق هذه التدابير بطريقة تعسفية أو غير مبررة، وألا تشكل قيداً مقنعاً على التجارة الدولية أو الاستثمار، لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يُفسر على أنه يمنع أي طرف متعاقد من اعتماد أو الحفاظ على أو إنفاذ التدابير اللازمة من أجل:

(أ) حماية البيئة أو حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات؛

(ب) حماية الآداب العامة أو الحفاظ على النظام العام، بشرط عدم جواز التذرع باستثناء النظام العام إلا في حالة وجود تهديد حقيقي وخطير بما فيه الكفاية لإحدى المصالح الأساسية للمجتمع؛

(ج) حماية الثروات الوطنية ذات القيمة الفنية أو التاريخية أو الأثرية؛

(د) الحفاظ على الموارد الطبيعية الحية أو غير الحية القابلة للاستنفاذ، بشرط أن تصبح هذه التدابير فعالة بالتزامن مع القيود المفروضة على الإنتاج أو الاستهلاك المحلي؛ أو

(هـ) ضمان الامتثال للتشريعات التي لا تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية بما في ذلك تلك المتعلقة بما يلي:

أولا. منع الممارسات الخادعة والاحتيالية أو التعامل مع آثار التقصير في العقد؛

ثانيا. حماية خصوصية الفرد فيما يتعلق بمعالجة ونشر البيانات الشخصية وحماية سرية السجلات والحسابات الشخصية؛ و

ثالثا. الأمان.

(4) ليس في هذه الاتفاقية ما يمنع الطرفين المتعاقدين من اعتماد أو الحفاظ على التدابير لأسباب احترازية، بما في ذلك:

(أ) حماية المستثمرين، والمودعين، وحاملي وثائق التأمين، والمطالبين بوثائق التأمين، وكذلك المشاركين في الأسواق المالية، أو الأشخاص الذين تدين لهم مؤسسة مالية بواجب ائتماني؛

(ب) الحفاظ على أمن المؤسسات المالية أو سلامتها أو نزاهتها أو مسؤوليتها المالية؛ و

(ج) ضمان نزاهة واستقرار النظام المالي للطرف المتعاقد.

يجب أن يتم اتخاذ هذه التدابير بحسن نية ولا يجوز استخدامها كوسيلة لتجنب التزامات أو تعهدات الطرف المتعاقد بموجب هذه الاتفاقية.

المادة (9)

تسوية المنازعات بين الطرف المتعاقد والمستثمر

(1) لغرض حل النزاعات الناشئة بموجب هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالاستثمارات بين طرف متعاقد ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر، يجب إجراء مشاورات بين طرفي النزاع بهدف، قدر الإمكان، حل النزاع ودياً.

(2) وإذا لم تؤد هذه المشاورات إلى حل خلال ستة أشهر من تاريخ استلام طلب كتابي للتسوية، يجوز للمستثمر عرض النزاع المنصوص عليه في الفقرة (1) من هذه المادة على إجراءات التسوية التي قد يتم الاتفاق عليها بين طرفي النزاع. إذا لم يتم الاتفاق على مثل هذه الإجراءات خلال فترة الستة أشهر، يلتزم أطراف النزاع

بتقديم النزاع للتحكيم بموجب قواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (بصيغتها المنقحة في عام 2010). ويجوز لأطراف النزاع الاتفاق كتابيًا على تعديل تلك القواعد.

(3) لا يجوز تفسير الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة على نحو يمنع مستثمر أحد الطرفين المتعاقدين من رفع النزاع بموجب هذه الاتفاقية إلى المحاكم المختصة في الطرف المتعاقد الآخر الذي يقع الاستثمار في منطقته.

(4) يوافق الطرفان المتعاقدان بموجب هذه الاتفاقية على إحالة نزاع الاستثمار إلى التحكيم.

(5) يكون حكم التحكيم نهائياً وملزماً لأطراف النزاع. يجب على كل طرف متعاقد ضمان الاعتراف بالحكم وتنفيذه وفقاً لقوانينه ولوائحه ذات الصلة.

(6) يوافق الطرفان المتعاقدان بموجب هذا على ما يلي:

(أ) يجب تقديم نزاع الاستثمار إلى التحكيم في موعد لا يتجاوز ثلاث (3) سنوات من تاريخ علم المستثمر لأول مرة أو من التاريخ الذي يُفترض فيه علم المستثمر بالأحداث التي أدت إلى نشوء النزاع؛

(ب) تبت هيئة التحكيم المنشأة بموجب الفقرة (2) من هذه المادة في المسائل محل النزاع وفقاً لهذه الاتفاقية وقواعد القانون الدولي المعمول بها.[1] ؛ و

(ج) يكون التفسير المتفق عليه بين الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بأي حكم من أحكام هذه الاتفاقية ملزماً لأي هيئة تحكيم يتم تشكيلها بموجب الفقرة (2) من هذه المادة.

المادة (10)

تسوية النزاعات بين الطرفين المتعاقدين

(1) إذا نشأ أي نزاع بين الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية، فيجب على الطرفين المتعاقدين في المقام الأول محاولة حل النزاع عن طريق التفاوض.

[1] ولمزيد من اليقين، لا يخل هذا الحكم بأي اعتبار لقوانين ولوائح الطرف المتعاقد في النزاع عندما يتعلق الأمر بالمطالبة. عند أخذ مثل هذه الاعتبارات، يجب على هيئة التحكيم أن تتبع التفسير السائد لهذه القوانين واللوائح من قبل المحاكم أو السلطات القضائية الأخرى لذلك الطرف.

(2) إذا فشل الطرفان المتعاقدان في التوصل إلى تسوية للنزاع عن طريق التفاوض، يجوز لهما إحالته إلى ذلك الشخص أو الهيئة التي يتفقان عليها أو، بناءً على طلب أي من الطرفين المتعاقدين، يتم تقديمه لاتخاذ القرار بشأنه إلى لجنة تتكون من ثلاثة محكمين يتم تشكيلها على النحو التالي:

(أ) خلال ثلاثين يوماً من استلام طلب التحكيم، يجب على كل طرف متعاقد أن يعين محكماً واحداً. ويتم تعيين مواطن دولة يمكن اعتبارها محايدة فيما يتعلق بالنزاع كمحكم ثالث بالاتفاق بين المحكمين، خلال ستين يومًا من تعيين الثاني، ليتولى منصب رئيس هيئة التحكيم؛

(ب) إذا لم يتم التعيين خلال المهلة الزمنية المحددة أعلاه، يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية، بصفته الشخصية والفردية، إجراء التعيين اللازم في غضون ثلاثين يومًا. إذا رأى الرئيس أنه مواطن دولة لا يمكن اعتبارها محايدة فيما يتعلق بالنزاع، يقوم نائب الرئيس الذي لا يفقد أهليته لهذا السبب بالتعيين.

(3) باستثناء ما هو منصوص عليه فيما بعد في هذه المادة أو ما يتفق عليه الطرفان المتعاقدان، يجب على هيئة التحكيم أن تقرر جميع المسائل المتعلقة باختصاصها وتضع إجراءاتها الخاصة. بناءً على توجيهات هيئة التحكيم، أو بناءً على طلب أي من الطرفين المتعاقدين، يُعقد مؤتمر لتحديد القضايا المحددة التي سيتم اجراء التحكيم فيها والإجراءات المحددة الواجب اتباعها في موعد لا يتجاوز ثلاثين يومًا بعد تشكيل هيئة التحكيم بالكامل.

(4) ما لم يتفق الطرفان المتعاقدان على خلاف ذلك أو تحدده هيئة التحكيم، يجب على كل طرف متعاقد تقديم مذكرة خلال خمسة وأربعين يومًا بعد اكتمال تشكيل الهيئة. يجب أن تكون الردود مستحقة بعد ستين يومًا. تعقد هيئة التحكيم جلسة استماع بناءً على طلب أي من الطرفين المتعاقدين، أو حسب تقديرها، خلال ثلاثين يومًا من تاريخ استحقاق الردود.

(5) ستحاول هيئة التحكيم إصدار قرار كتابي في غضون ثلاثين يومًا بعد انتهاء جلسة الاستماع، أو في حالة عدم عقد جلسة استماع، بعد تاريخ تقديم الردين. ويتخذ القرار بأغلبية الأصوات.

(6) يجوز للأطراف المتعاقدة تقديم طلبات لتوضيح القرار خلال خمسة عشر يومًا بعد استلامه، ويجب إصدار هذا التوضيح خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ هذا الطلب.

(7) تبت هيئة التحكيم في المسائل محل النزاع وفقاً لهذه الاتفاقية وقواعد القانون الدولي المعمول بها.

(8) يكون قرار هيئة التحكيم ملزماً للطرفين المتعاقدين.

(9) يتحمل كل طرف متعاقد تكاليف المحكم الذي يعينه. ويتم تقاسم التكاليف الأخرى لهيئة التحكيم بالتساوي بين الأطراف المتعاقدة، بما في ذلك أي نفقات يتكبدها رئيس أو نائب رئيس محكمة العدل الدولية في تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة 2 (ب) من هذه المادة. ومع ذلك، يجوز لهيئة التحكيم أن تأمر في قرارها بأن يتحمل أحد الطرفين المتعاقدين نسبة أعلى من التكاليف.

المادة (11)

الحلول محل الدائن

(1) إذا قام أحد الطرفين المتعاقدين أو وكالته المعينة بدفع مبلغ لمستثمره بموجب تعويض مقدم فيما يتعلق باستثمار في منطقة الطرف المتعاقد الآخر، فإن الطرف المتعاقد الأخير يجب أن يعترف بما يلي:

(أ) التنازل إلى الطرف المتعاقد الأول وكالته المعينة بموجب القانون أو من خلال معاملة قانونية لجميع حقوق ومطالبات المستثمر الذي تم تعويضه؛ و

(ب) أنه يحق للطرف المتعاقد الأول أو وكالته المعينة ممارسة هذه الحقوق وإنفاذ هذه المطالبات بموجب الحلول، بنفس القدر الذي يتمتع به ذلك المستثمر.

(2) يحق للطرف المتعاقد الأول أو وكالته المعينة، في جميع الظروف، الحصول على نفس المعاملة فيما يتعلق بالحقوق والمطالبات التي اكتسبها بموجب التنازل وأي مدفوعات مستلمة بموجب تلك الحقوق والمطالبات كما يحق للمستثمر المعوض الحصول عليه بموجب هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالاستثمار المعني والعوائد المرتبطة به.

(3) أي مدفوعات يتلقاها الطرف المتعاقد الأول أو وكالته المعينة بموجب الحقوق والمطالبات المكتسبة تكون قابلة للتحويل بحرية. ويجب أن تكون هذه المدفوعات أيضًا متاحة للطرف المتعاقد الأول بغرض تغطية أي نفقات يتم تكبدها في منطقة الطرف المتعاقد الأخير.

(4) إذا قام طرف متعاقد أو وكالته المعينة بدفع مبلغ لمستثمر من ذلك الطرف المتعاقد واستحوذ على حقوق ومطالبات المستثمر، فلا يجوز لذلك المستثمر، ما لم يكن مفوضاً كتابياً بالتصرف نيابة عن الطرف المتعاقد أو وكالته المعينة التي تقوم بالدفع، متابعة تلك الحقوق والمطالبات ضد الطرف المتعاقد الآخر.

المادة (12)

استثناءات أمنية

(1) لا يجوز تفسير أي شيء في هذه الاتفاقية على أنه:

(أ) مطالبة الطرف المتعاقد بتقديم أو السماح بالوصول إلى أي معلومات يرى أن الكشف عنها يتعارض مع مصالحه الأمنية الأساسية؛ أو

(ب) منع أي طرف متعاقد من اعتماد أو الإبقاء على التدابير التي يراها ضرورية من أجل:

(1) الوفاء بالالتزامات المنطبقة عليه فيما يتعلق بحفظ أو استعادة السلام أو الأمن الدولي؛ أو

(2) حماية مصالحه الأمنية الأساسية؛

(2) مع مراعاة الفقرة 1 (أ) من هذه المادة، يسعى الطرفان إلى اتخاذ خطوات معقولة لإبلاغ بعضهما البعض بأي تدابير يتم اتخاذها بموجب الفقرة 1 (ب) من هذه المادة وإنهائها.

المادة (13)

الحرمان من المزايا

1. يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين، في أي وقت، حرمان مستثمر من الطرف المتعاقد الآخر، والذي يمثل مؤسسة تابعة لذلك الطرف المتعاقد الآخر واستثمارات ذلك المستثمر من مزايا هذه الاتفاقية إذا:

(أ) كان يمتلك أشخاص من طرف غير متعاقد المؤسسة أو يسيطرون عليها، ولا يكون للمؤسسة أي أنشطة تجارية جوهرية في منطقة الطرف المتعاقد الآخر؛ أو

(ب) كان أشخاص من طرف غير متعاقد يمتلكون المؤسسة أو يسيطرون عليها، ويتبنى الطرف المتعاقد الرافض أو يحتفظ بإجراءات فيما يتعلق بالطرف غير المتعاقد أو شخص من طرف غير متعاقد تحظر المعاملات مع المؤسسة أو التي من شأنها أن تكون تم انتهاكها أو التحايل عليها إذا كانت فوائد هذه الاتفاقية قد منحت للمؤسسة أو لاستثماراته.

2. قبل الحرمان من مزايا هذه الاتفاقية، يجب على الطرف المتعاقد الذي سيقوم بالحرمان من هذه الاتفاقية إخطار الطرف المتعاقد الآخر.

المادة (14)

خدمة الوثائق

(1) يتم إرسال الإخطارات والوثائق الأخرى المتعلقة بالمنازعات بموجب المادتين 9 و10 من هذه الاتفاقية إلى الطرف المتعاقد عن طريق تسليمها إلى:

(أ) بالنسبة لمملكة البحرين: وزارة الخارجية، ص.ب. ص.ب 547، المنامة، مملكة البحرين؛ و

(ب) بالنسبة لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة: إدارة التجارة والصناعة، برج التجارة والصناعة، 3 طريق كونكورد، مدينة كولون، هونغ كونغ.

(2) يجب على الطرف المتعاقد أن يقوم على الفور بإتاحة وإخطار الطرف المتعاقد الآخر بأي تغيير في المكان المشار إليه في الفقرة (1) من هذه المادة.

المادة (15)

المشاورات

بناء على طلب كتابي من أي من الطرفين المتعاقدين، يقوم الطرفان المتعاقدان بإجراء مشاورات حول أي مسألة تتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية.

المادة (16)

الدخول حيز النفاذ

(1) يقوم الطرفان المتعاقدان بإخطار بعضهما البعض كتابياً باستكمال متطلباتهما الخاصة لبدء نفاذ هذه الاتفاقية. تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد ثلاثين يومًا من تاريخ آخر هذه الإخطارات.

(2) يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة كتابية متبادلة من الطرفين المتعاقدين. وتدخل جميع التعديلات حيز التنفيذ بمثل الآلية المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة.

المادة (17)

المدة والإنهاء

(1) تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لفترة أولية مدتها عشر سنوات، وبعد ذلك حتى انقضاء اثني عشر شهرًا من التاريخ الذي يرسل فيه أي من الطرفين المتعاقدين إشعارًا كتابيًا بالإنهاء إلى الطرف الآخر.

(2) فيما يتعلق بالاستثمارات التي تمت قبل تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية وفقاً للفقرة (1) من هذه المادة، تظل أحكام المواد من 1 إلى 15 من هذه الاتفاقية سارية المفعول لفترة إضافية مدتها عشر سنوات من ذلك التاريخ.

وإشهادًا لذلك، قام الموقعان أدناه، المفوضان حسب الأصول من قبل حكومتيهما، بتوقيع هذه الاتفاقية.

حررت من نسختين أصليتين في مدينة المنامة في يوم 3 مارس، 2024 باللغات العربية والصينية والإنجليزية وجميع النصوص متساوية في الحجية. وفي حالة وجود أي اختلاف في التفسير، يرجح النص الإنجليزي.

عن حكومة مملكة البحرين

عن حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية

AGREEMENT

BETWEEN

THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF BAHRAIN

AND

THE GOVERNMENT OF THE HONG KONG SPECIAL ADMINISTRATIVE REGION OF THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA

FOR THE PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the Kingdom of Bahrain and the Government of the Hong Kong Special Administrative Region of the People's Republic of China, the latter having been duly authorised to conclude this Agreement by the Central People's Government of the People's Republic of China, (hereinafter referred to as "the Contracting Parties"),

Desiring to create favourable conditions for greater investment by investors of one Contracting Party in the area of the other;

Recognising that the encouragement and reciprocal protection under agreement of such investments will be conducive to the stimulation of individual business initiative and will increase prosperity in both areas; and

Acknowledging that investor protection objectives shall not override the Contracting Parties' rights to take measures directed to pursue legitimate public interest objectives such as the protection of security, public health, environment, safety, consumers, public morals and foster sustainable development, provided that such measures comply with the customary international law minimum standard of treatment,

Have agreed as follows:

ARTICLE 1

Definitions

For the purposes of this Agreement,

(a) "area":

(i) in respect of the Kingdom of Bahrain means the territory of the Kingdom of Bahrain as well as the maritime areas, sea-bed and sub-soil over which Bahrain exercises, in accordance with international law, sovereign rights and jurisdiction; and

(ii) in respect of the Hong Kong Special Administrative Region includes Hong Kong Island, Kowloon and the New Territories;

(b) "enterprise" means any entity constituted or organised under applicable laws and regulations, whether or not for profit, and whether privately or governmentally owned or controlled, including any corporation, trust, partnership, sole proprietorship, joint venture, association or similar organisation; or a branch of an enterprise;

(c) "forces" means:

(i) in respect of the Kingdom of Bahrain, the armed forces of the Kingdom of Bahrain; and

(ii) in respect of the Hong Kong Special Administrative Region, the armed forces of the People's Republic of China;

(d) "freely convertible" means free of all currency exchange controls and transferable abroad in any currency;

(e) "investment" means every kind of asset, in accordance with the legislation of the Contracting Party in whose area the investment is made, that an investor owns or controls, directly or indirectly, that has the characteristics of an investment, such as the commitment of capital or other resources, the expectation of gain or profit, and the assumption of risk. Forms that an investment may take include but are not limited to:

(i) movable and immovable property and any other property rights such as mortgages, liens or pledges;

(ii) shares in and stock and debentures of an enterprise and any other form of participation in an enterprise;

(iii) claims to money or to any performance under contract having a financial value;

(iv) intellectual property rights and goodwill; and

(v) business concessions conferred by law or under contract, including concessions to search for, cultivate, extract or exploit natural resources;

For greater certainty, "investment" shall not include:

(i) public debt;

(ii) claims to money that arise solely from commercial contracts for the sale of goods or services by a natural person or enterprise in the area of a Contracting Party to a natural person or enterprise in the area of the other Contracting Party;

(iii) the extension of credit, including bank loans, in connection with a commercial transaction, such as trade financing; and

(iv) an order or judgment entered in a judicial or administrative action;

A change in the form in which assets are invested does not affect their character as investments and the term "investment" includes all investments, whether made before or after the date of entry into force of this Agreement;

(f) "investors" means:

(i) in respect of the Kingdom of Bahrain,

- natural persons who are nationals of the Kingdom of Bahrain; or

- enterprises constituted or organised under the laws and regulations of the Kingdom of Bahrain, or a branch of any such entities located in the area of the Kingdom of Bahrain,

having made an investment in the area of the Hong Kong Special Administrative Region; and

(ii) in respect of the Hong Kong Special Administrative Region,

- natural persons who are permanent residents of the Hong Kong Special Administrative Region; or

- enterprises constituted or organised under the laws and regulations of the Hong Kong Special Administrative Region, or a branch of any such entities located in the area of the Hong Kong Special Administrative Region,

having made an investment in the area of the Kingdom of Bahrain;

A natural person who is both a permanent resident of the Hong Kong Special Administrative Region and a national of the Kingdom of Bahrain shall be deemed to be exclusively a natural person of the Contracting Party with which he or she has a predominant link, taking into account factors including, but not limited to, the natural person's permanent home, centre of vital interests (i.e. where the natural person's personal and economic relations are closer), and habitual abode;

(g) "measure" includes a law, regulation, rule, procedure, decision, administrative action, requirement or practice; and

(h) "returns" means the amounts yielded by an investment and in particular, though not exclusively, includes profit, income from debt-claims, capital gains, dividends, royalties and fees. For this purpose "income from debt-claims" means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures. Penalty charges for late payment shall not be regarded as income for the above purpose.

ARTICLE 2

Scope of Application

(1) This Agreement shall apply to investments made prior to or after its entry into force by investors of one Contracting Party in the area of the other Contracting Party in accordance with the laws and regulations of the other Contracting Party.

(2) This Agreement shall apply to measures adopted or maintained by a Contracting Party, after the entry into force of this Agreement, relating to investors of the other Contracting Party or their investments.

(3) This Agreement shall not apply to disputes arising out of events that have occurred before the entry into force of this Agreement.

ARTICLE 3

Promotion and Protection of Investments and Returns

(1) Each Contracting Party shall, to the extent permitted by its laws and policies, encourage and create favourable conditions for investors of the other Contracting Party to make investments in its area, and, subject to its right to exercise powers conferred by its laws, shall admit such investments.

(2) Investments and returns of investors of each Contracting Party shall at all times be accorded fair and equitable treatment and shall enjoy full protection and security in the area of the other Contracting Party. Neither Contracting Party shall in any way impair by unreasonable or discriminatory measures the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments in its area of investors of the other Contracting Party.

(3) The obligation in paragraph (2) of this Article is to provide:

(a) "fair and equitable treatment" requires each Contracting Party not to deny justice in criminal, civil or administrative adjudicatory proceedings in accordance with the principle of due process; and

(b) "full protection and security" requires each Contracting Party to take such measures as may be reasonably necessary to ensure the

physical protection and security of the investment of an investor of the other Contracting Party.

(4) For greater certainty, the concepts of "fair and equitable treatment" and "full protection and security" do not require treatment in addition to or beyond that which is required by the customary international law minimum standard of treatment of aliens, and do not create additional substantive rights.

(5) A determination that there has been a breach of another provision of this Agreement, or of a separate international agreement, does not establish that there has been a breach of paragraph (2) of this Article.

ARTICLE 4

Treatment of Investments

(1) Neither Contracting Party shall in its area subject investments or returns of investors of the other Contracting Party to treatment less favourable than that which it accords, in like circumstances, to investments or returns of its own investors or to investments or returns of investors of any third party as regards their management, maintenance, use, enjoyment or disposal.

(2) Neither Contracting Party shall in its area subject investors of the other Contracting Party, as regards their management, maintenance, use, enjoyment or disposal of their investments, to treatment less favourable than that which it accords, in like circumstances, to its own investors or to investors of any third party.

ARTICLE 5

Compensation for Losses

(1) Investors of one Contracting Party whose investments in the area of the other Contracting Party suffer losses owing to war or other armed conflict, revolution, a state of national emergency, revolt, insurrection or riot in the area of the latter Contracting Party shall be accorded by the latter Contracting Party treatment, as regards restitution, indemnification, compensation or other settlement, no less favourable than that which the latter

Contracting Party accords to its own investors or to investors of any third party. Resulting payments shall be freely convertible.

(2) Without prejudice to paragraph (1) of this Article, investors of one Contracting Party who in any of the situations referred to in that paragraph suffer losses in the area of the other Contracting Party resulting from:

(a) requisitioning of their property by its forces or authorities; or

(b) destruction of their property by its forces or authorities which was not caused in combat action or was not required by the necessity of the situation,

shall be accorded, without delay, restitution or reasonable compensation. Resulting payments shall be freely convertible.

ARTICLE 6

Expropriation

(1) Investments and returns of the investors of either Contracting Party shall not be expropriated, directly or indirectly, nor be subjected to any measures having effect equivalent to such expropriation, including measures whereby such investments become under the sole ownership of the government of the other Contracting Party (hereinafter referred to as "expropriation"), in the area of the other Contracting Party except lawfully, for a public purpose related to the internal needs of that Contracting Party, and against compensation. Such compensation shall amount to the real value of the investment immediately before the deprivation or before the impending deprivation became public knowledge whichever is the earlier, shall include a daily rate of compensation at a normal commercial rate from the date of deprivation until the date of payment, shall be made without undue delay, be effectively realisable and be freely convertible. The investor affected shall have a right, under the law of the Contracting Party making the deprivation, to prompt review by a judicial or other independent authority of that Contracting Party, of the investor's case and of the valuation of the investment in accordance with the principles set out in this paragraph.

(2) Where a Contracting Party expropriates the assets of an enterprise which is incorporated or constituted under the law in force in any part of its

area, and in which investors of the other Contracting Party own shares, it shall ensure that the provisions of paragraph (1) of this Article are applied to the extent necessary to guarantee compensation referred to in that paragraph in respect of their investment to such investors of the other Contracting Party who are owners of those shares.

ARTICLE 7

Transfer of Investments and Returns

(1) Each Contracting Party shall guarantee to investors of the other Contracting Party the unrestricted right to transfer their investments and returns into and out of its area.

(2) Transfers of currency shall be effected without delay in any freely convertible currency. Unless otherwise agreed by the investor transfers shall be made at the rate of exchange applicable on the date of transfer.

(3) Notwithstanding paragraphs (1) and (2) of this Article, a Contracting Party may delay or prevent a transfer through the equitable, non-discriminatory and good-faith application of its laws and regulations relating to:

(a) bankruptcy, insolvency or the protection of the rights of creditors;

(b) issuing, trading or dealing in securities, futures, options or derivatives;

(c) criminal or penal offences;

(d) financial reporting or record keeping of transfers when necessary to assist law enforcement or financial regulatory authorities; or

(e) ensuring compliance with orders or judgments in judicial or administrative proceedings.

ARTICLE 8

General Exceptions

(1) The provisions of this Agreement relating to treatment not less favourable than that accorded to the investors of either Contracting Party or of any third party shall not be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting Party the benefit of any treatment, preference or privilege resulting from:

(a) any existing or future customs union, free trade area or regional co-operation or economic organisation or similar international agreement to which either of the Contracting Parties is or may become a party; or

(b) any existing or future bilateral or multilateral agreement or arrangement relating wholly or mainly to taxation to which either of the Contracting Parties is or may become a party, or any domestic legislation relating wholly or mainly to taxation. In the event of any inconsistency between this Agreement and any tax-related bilateral or multilateral agreement or arrangement between the Contracting Parties, such agreement or arrangement shall prevail to the extent of such inconsistency.

(2) For greater certainty, the obligation in Article 4 of this Agreement does not encompass a requirement to extend to investors of the other Contracting Party dispute resolution procedures other than those set out in this Agreement.

(3) Subject to the requirement that such measures are not applied in an arbitrary or unjustifiable manner, and do not constitute a disguised restriction on international trade or investment, nothing in this Agreement shall be construed to prevent a Contracting Party from adopting, maintaining or enforcing measures necessary:

(a) to protect the environment, human, animal or plant life or health;

(b) to protect public morals or to maintain public order, provided that the public order exception may only be invoked where a genuine and sufficiently serious threat is posed to one of the fundamental interests of society;

(c) for the protection of national treasures of artistic, historic or archaeological value;

(d) for the conservation of living or non-living exhaustible natural resources, provided that such measures are made effective in conjunction with restrictions on domestic production or consumption; or

(e) to secure compliance with legislation which are not inconsistent with the provisions of this Agreement including those relating to:

(i) the prevention of deceptive and fraudulent practices or to deal with the effects of a default on contract;

(ii) the protection of the privacy of the individual in relation to the processing and dissemination of personal data and the protection of confidentiality of personal records and accounts; or

(iii) safety.

(4) Nothing in this Agreement shall prevent the Contracting Parties from adopting or maintaining measures for prudential reasons, including:

(a) the protection of investors, depositors, policy-holders, policy-claimants, as well as financial market participants, or persons to whom a fiduciary duty is owed by a financial institution;

(b) the maintenance of the safety, soundness, integrity or financial responsibility of financial institutions; and

(c) ensuring the integrity and stability of the Contracting Party's financial system.

Such measures shall be taken in good faith and shall not be used as means of avoiding a Contracting Party's commitments or obligations under this Agreement.

ARTICLE 9

Settlement of Disputes between a Contracting Party and an Investor

(1) For the purpose of resolving disputes arising under this Agreement with respect to investments between a Contracting Party and an investor of the other Contracting Party, consultations shall take place between the parties to the dispute with a view to, as far as possible, resolving the dispute amicably.

(2) If these consultations do not result in a solution within six (6) months from the date of receipt of a written request for settlement, the investor may submit the dispute in paragraph (1) of this Article to such procedures for settlement as may be agreed between the parties to the dispute. If no such procedures have been agreed within that six-month period, the parties to the dispute shall be bound to submit it to arbitration under the Arbitration Rules of the United Nations Commission on International Trade Law (as revised in 2010). The parties to the dispute may agree in writing to modify those Rules.

(3) Paragraphs (1) and (2) of this Article shall not be construed so as to prevent an investor of a Contracting Party from submitting the dispute under this Agreement to the competent courts of the other Contracting Party in whose area the investment is made.

(4) The Contracting Parties hereby consent to the submission of an investment dispute to arbitration in accordance with this Agreement.

(5) The arbitration award shall be final and binding on the parties to the dispute. Each Contracting Party shall ensure the recognition and enforcement of the award in accordance with its relevant laws and regulations.

(6) The Contracting Parties hereby agree that:

(a) an investment dispute shall be submitted to arbitration no later than three (3) years from the date the investor first acquired or should have acquired knowledge of the events which gave rise to the dispute;

(b) an arbitral tribunal established under paragraph (2) of this Article shall decide the issues in dispute in accordance with this Agreement and applicable rules of international law[1]; and

(c) an interpretation agreed upon by the Contracting Parties with regard to any provision of this Agreement shall be binding on any arbitral tribunal established under paragraph (2) of this Article.

ARTICLE 10

Settlement of Disputes between the Contracting Parties

(1) If any dispute arises between the Contracting Parties relating to the interpretation or application of this Agreement, the Contracting Parties shall in the first place try to settle it by negotiation.

(2) If the Contracting Parties fail to reach a settlement of the dispute by negotiation, it may be referred by them to such person or body as they may agree on or, at the request of either Contracting Party, shall be submitted for decision to a tribunal of three arbitrators which shall be constituted in the following manner:

(a) within thirty (30) days after receipt of a request for arbitration, each Contracting Party shall appoint one arbitrator. A national of a State which can be regarded as neutral in relation to the dispute, who shall act as President of the tribunal, shall be appointed as the third arbitrator by agreement between the two arbitrators, within sixty (60) days of the appointment of the second;

(b) if within the time limits specified above any appointment has not been made, either Contracting Party may request the President of the International Court of Justice, in a personal and individual capacity, to make the necessary appointment within thirty (30) days. If the President considers that he is a national of a State which cannot be regarded as neutral in relation to the dispute, the

[1] For greater certainty, this provision is without prejudice to any consideration of the laws and regulations of the Contracting Party to the dispute, when it is relevant to the claim. When making such considerations, the arbitral tribunal shall follow the prevailing interpretation given to such laws and regulations by the courts or other judicial authorities of that Contracting Party.

Vice-President who is not disqualified on that ground shall make the appointment.

(3) Except as hereinafter provided in this Article or as otherwise agreed by the Contracting Parties, the tribunal shall decide all questions relating to its competence and establish its own procedure. At the direction of the tribunal, or at the request of either of the Contracting Parties, a conference to determine the precise issues to be arbitrated and the specific procedures to be followed shall be held not later than thirty (30) days after the tribunal is fully constituted.

(4) Except as otherwise agreed by the Contracting Parties or prescribed by the tribunal, each Contracting Party shall submit a memorandum within forty-five (45) days after the tribunal is fully constituted. Replies shall be due sixty (60) days later. The tribunal shall hold a hearing at the request of either Contracting Party, or at its discretion, within thirty (30) days after replies are due.

(5) The tribunal shall attempt to give a written decision within thirty (30) days after completion of the hearing or, if no hearing is held, after the date both replies are submitted. The decision shall be taken by a majority vote.

(6) The Contracting Parties may submit requests for clarification of the decision within fifteen (15) days after it is received and such clarification shall be issued within fifteen (15) days of such request.

(7) The tribunal shall decide the issues in dispute in accordance with this Agreement and applicable rules of international law.

(8) The decision of the tribunal shall be binding on the Contracting Parties.

(9) Each Contracting Party shall bear the costs of the arbitrator appointed by it. The other costs of the tribunal shall be shared equally by the Contracting Parties including any expenses incurred by the President or Vice-President of the International Court of Justice in implementing the procedures in paragraph (2)(b) of this Article. The tribunal may, however, in its decision direct that a higher proportion of costs shall be borne by one of the two Contracting Parties.

ARTICLE 11

Subrogation

(1) If one Contracting Party or its designated agency makes a payment to its investor under an indemnity given in respect of an investment in the area of the other Contracting Party, the latter Contracting Party shall recognise:

(a) the assignment to the former Contracting Party or its designated agency by law or by legal transaction of all the rights and claims of the indemnified investor; and

(b) that the former Contracting Party or its designated agency is entitled to exercise such rights and enforce such claims by virtue of subrogation, to the same extent as that investor.

(2) The former Contracting Party or its designated agency shall be entitled in all circumstances to the same treatment in respect of the rights and claims acquired by it by virtue of the assignment and any payments received in pursuance of those rights and claims as the indemnified investor was entitled to receive by virtue of this Agreement in respect of the investment concerned and its related returns.

(3) Any payments received by the former Contracting Party or its designated agency in pursuance of the rights and claims acquired shall be freely convertible. Such payments shall also be freely available to the former Contracting Party for the purpose of meeting any expenditure incurred in the area of the latter Contracting Party.

(4) Where a Contracting Party or its designated agency has made a payment to an investor of that Contracting Party and has taken over rights and claims of the investor, that investor shall not, unless authorised in writing to act on behalf of the Contracting Party or its designated agency making the payment, pursue those rights and claims against the other Contracting Party.

ARTICLE 12

Security Exceptions

(1) Nothing in this Agreement shall be construed to:

(a) require a Contracting Party to furnish or allow access to any information the disclosure of which it determines to be contrary to its essential security interests; or

(b) preclude a Contracting Party from adopting or maintaining measures which it considers necessary for:

(i) the fulfilment of obligations applicable to it with respect to the maintenance or restoration of international peace or security; or

(ii) the protection of its essential security interests.

(2) Subject to paragraph (1)(a) of this Article, the Contracting Parties shall endeavour to take reasonable steps to inform each other of any measures taken under paragraph (1)(b) of this Article and of their termination.

ARTICLE 13

Denial of Benefits

(1) A Contracting Party may, at any time, deny the benefits of this Agreement to an investor of the other Contracting Party that is an enterprise of that other Contracting Party and to investments of that investor if:

(a) persons of a non-Contracting Party own or control the enterprise and the enterprise has no substantial business activities in the area of the other Contracting Party; or

(b) persons of a non-Contracting Party own or control the enterprise and the denying Contracting Party adopts or maintains measures with respect to the non-Contracting Party or a person of the non-Contracting Party that prohibit transactions with the enterprise or that would be violated or circumvented if the benefits of this Agreement were accorded to the enterprise or to its investments.

(2) Prior to denying the benefits of this Agreement, the denying Contracting Party shall notify the other Contracting Party.

ARTICLE 14

Service of Documents

(1) Notices and other documents relating to disputes under Articles 9 and 10 of this Agreement shall be served on a Contracting Party by delivery to:

(a) in respect of the Kingdom of Bahrain, The Ministry of Foreign Affairs, P.O. Box 547, Manama, Kingdom of Bahrain; and

(b) in respect of the Hong Kong Special Administrative Region, Trade and Industry Department, Trade and Industry Tower, 3 Concorde Road, Kowloon City, Hong Kong.

(2) A Contracting Party shall promptly make publicly available and notify the other Contracting Party of any change to the place referred to in paragraph (1) of this Article.

ARTICLE 15

Consultations

Upon the written request of either Contracting Party, the Contracting Parties shall hold consultations on any matter concerning the interpretation or application of this Agreement.

ARTICLE 16

Entry into Force

(1) The Contracting Parties shall notify each other in writing of the completion of their respective requirements for the entry into force of this Agreement. This Agreement shall enter into force thirty (30) days after the date of the latter of these notifications.

(2) This Agreement may be amended by mutual written consent of the Contracting Parties. All amendments shall enter into force in the same manner as stated in paragraph (1) of this Article.

ARTICLE 17

Duration and Termination

(1) This Agreement shall remain in force for an initial period of ten (10) years and thereafter until the expiration of twelve (12) months from the date on which either Contracting Party shall have given written notice of termination to the other.

(2) In respect of investments made prior to the date of termination of this Agreement according to paragraph (1) of this Article, the provisions of Articles 1 to 15 of this Agreement shall remain in force for a further period of ten (10) years from that date.

In witness whereof the undersigned, duly authorised thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done in two originals at Manama, Bahrain on this 3rd day of March 2024 in the Arabic, Chinese and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence between the texts, the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF BAHRAIN	FOR THE GOVERNMENT OF THE HONG KONG SPECIAL ADMINISTRATIVE REGION OF THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA
	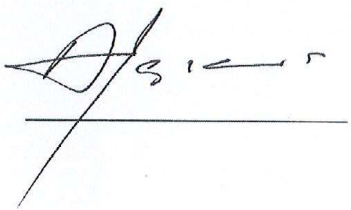

巴林王國政府

和

中華人民共和國香港特別行政區政府

關於促進和保護投資協定

巴林王國政府和中華人民共和國香港特別行政區政府，後者經中華人民共和國中央人民政府正式授權簽訂本協定（以下稱“締約雙方”），

願為締約一方投資者在締約另一方地區內作出更多投資創造有利條件；

認識到根據協定鼓勵和相互保護此種投資將有助於鼓勵投資者營商積極性和增進兩個地區的繁榮；及

承認保護投資者的目標不應凌駕締約雙方採取措施以達致合法公共利益目標的權利，例如保障治安、公共衛生、環境、安全、消費者、公共道德，以及促進可持續發展，條件是該等措施符合國際習慣法下的最低待遇標準；

達成協議如下：

第一條
定義

本協定內，

(甲) “地區”：

(一)在巴林王國方面，指巴林王國的領土，以及巴林王國根據國際法行使主權權利和管轄的海洋區域、海床和底土；及

(二)在香港特別行政區方面，包括香港島、九龍和新界；

(乙) “企業”指根據適用法律及法規組成或組織的任何實體，不論是否以盈利為目的，亦不論私人或政府擁有或控制，包括任何法團、信託、合夥、獨資經營、合營企業、社團或類似組織；或企業的分支機構；

(丙) “軍隊”：

(一)在巴林王國方面，指巴林王國的武裝軍隊；及

(二)在香港特別行政區方面，指中華人民共和國的武裝軍隊；

(丁) “自由兌換”指免受所有外匯管制，並可以任何貨幣轉移至境外；

(戊) “投資”指依照投資所在地區所屬的締約方的法例，由投資者直接或間接擁有或控制的、具有投資特徵的各項資產，如資本或其他資源的投入、利得或利潤的預期及風險的承擔。投資的形式可包括，但不限於：

(一)動產、不動產和任何其他財產權利，如抵押權、留置權或質押權；

(二)企業的股份、股票和債權證，以及以任何其他形式參與企業；

(三)對金錢的請求權或依合同具有金錢價值的任何行為請求權；

(四)知識產權和商譽；及

(五)法律或通過合同賦予的經營特許權，包括勘探、耕作、提煉或開發自然資源的特許權；

為求更明確，“投資”並不包括：

(一)公債；

(二)僅源於締約一方地區內的自然人或企業向締約另一方地區內的自然人或企業銷售貨物或服務的商業合同的金錢請求權；

(三)與一項商業交易有關的授信，當中包括銀行貸款，例如貿易融資；及

(四)司法或行政程序中的命令或判決；

投資的資產形式上的變化不影響其作為投資的性質，而“投資”一詞包括本協定生效日期之前或以後所作的一切投資；

(己) “投資者”：

(一)在巴林王國方面，指已於香港特別行政區地區內作出投資的：

- 屬巴林王國國民的自然人；

或

- 根據巴林王國的法律及法規組成或組織的企業，或此類實體在巴林王國地區內的分支機構；及

(二)在香港特別行政區方面，指已於巴林王國地區內作出投資的：

- 屬香港特別行政區永久性居民的自然人；

或

- 根據香港特別行政區的法律及法規組成或組織的企業，或此類實體在香港特別行政區地區內的分支機構；

一個既是巴林王國國民又是香港特別行政區永久性居民的自然人應僅被視作與其有主要連繫的締約方的自然人，考慮因素包括但不限於該自然人的永久居所、重要利益中心（即與該自然人的個人及經濟關係較為密切的一方），以及慣常居所；

(庚) “措施”包括法律、法規、規則、程序、決定、行政行為、要求或做法；及

(辛) “收益”指投資所產生的款項，特別包括，但不限於：利潤、來自債權的收入、資本利得、股息、使用費和酬金。其中，“來自債權的收入”指來自任何類別的債權的收入，不論該債權是否以按揭作抵押，亦不論該債權是否附有分享債務人的利潤的權利，並尤其指來自政府證券和來自債券或債權證的收入，包括該等證券、債券或債權證所附帶的溢價及獎賞。就上述而言，逾期付款的罰款不被視作收入。

第二條
適用範圍

一、 本協定適用於締約一方的投資者在本協定生效之前或以後在締約另一方地區內所作出並符合締約另一方的法律和法規的投資。

二、 本協定適用於締約一方在本協定生效之後所採取或維持的與締約另一方投資者或其投資有關的措施。

三、 本協定不適用於在本協定生效之前已發生的事件所引發的爭端。

第三條
促進及保護投資和收益

一、 締約各方應在其法律和政策允許的範圍內，鼓勵締約另一方的投資者在其地區內投資，為此創造有利條件，並在有權行使其法律所賦予的權力的規限下，接受此種投資。

二、 在任何時候，締約各方的投資者在締約另一方地區內的投資和收益，應受到公正和公平的對待，以及享有充分的保護和保障。締約任何一方在其地區內，不得以不合理或歧視性的措施，損害締約另一方投資者對投資的管理、維持、使用、享有或處置。

三、 在本條第二款規定的義務：

(甲) “公正和公平的待遇”要求締約各方按照適當程序的原則在刑事、民事或行政審裁的法律程序中不被拒絕公正待遇；及

(乙) “充分的保護和保障”要求締約各方採取合理的必要措施以確保締約另一方投資者的投資獲得實體保護和保障。

四、 為求更明確，“公正和公平的待遇”和“充分的保護和保障”的概念並不要求給予國際習慣法要求給予外國人的最低待遇標準之外或額外的待遇，亦不產生額外的實質權利。

五、 已違反本協定的其他條款或其他國際協定的條款的認定，並不能證明存在對本條第二款的違反。

第四條
投資待遇

一、 締約任何一方在其地區內，給予締約另一方投資者的投資或收益在管理、維持、使用、享有或處置該等投資或收益方面的待遇，不應低於其在類似情況下給予本地投資者，或任何第三方投資者的投資或收益的待遇。

二、 締約任何一方在其地區內，給予締約另一方投資者管理、維持、使用、享有或處置他們的投資的待遇，不應低於其在類似情況下給予本地投資者或任何第三方投資者的待遇。

第五條
補償損失

一、 締約一方的投資者在締約另一方地區內的投資，因在締約另一方地區內發生戰爭或其他武裝衝突、革命、全國緊急狀態、叛亂、暴動或騷亂而遭受損失，締約另一方給予該等投資者有關恢復、賠償、補償或其他解決辦法的待遇，不應低於其給予本地投資者或任何第三方投資者的待遇。由此產生的支付應能自由兌換。

二、 在不損害本條第一款的情況下，締約一方的投資者如在該款所述情況下在締約另一方的地區內所遭受損失，是由於：

(甲)締約另一方的軍隊或當局徵用其財產；或

(乙)締約另一方的軍隊或當局非因戰鬥行動或情勢必需而毀壞其財產，

應獲得恢復或合理的補償，並不得遲延。由此產生的支付應能自由兌換。

第六條
徵收

一、 締約任何一方的投資者在締約另一方地區內的投資及收益，不可被直接或間接徵收或被採取與徵收效果相同的措施，包括令此等投資變為締約另一方政府單獨擁有的措施（下稱“徵收”），除非採取徵收的締約一方是合法地，並基於與其內部需要相關的公共目的，以及在給予補償的情況下採取徵收。所給予的補償應等於有關投資在即將被剝奪或公眾知悉有關消息前一刻（以較早者為準）的真正價值，包括由被剝奪之日起直至支付之日按正常商業利率計算的每日的賠償。該等補償不應不適當地遲延支付，並應可有效地兌現及自由兌換。受影響的投資者應有權依照採取剝奪的締約一方的法律，要求該締約一方的司法或其他獨立機構根據本款規定的原則迅速覆核其個案及有關投資的價值。

二、 當締約一方對依照有效法律在其地區內任何地方設立或組成並由締約另一方投資者持有股份的企業的資產進行徵收時，應確保在必要的程度上應用本條第一款的規定，以保證擁有此種股份的締約另一方投資者就其投資得到該款所指的補償。

第七條
轉移投資和收益

一、 締約各方須保證締約另一方的投資者有不受限制的權力將其投資和收益匯入及匯出其地區。

二、 轉移貨幣應可以任何可自由兌換的貨幣不遲延地進行。除非得到有關投資者的同意，轉移應按轉移當日適用的匯率進行。

三、 儘管有本條第一款及第二款的規定，締約一方可以公平、非歧視及善意的方式適用其法律及法規，延遲或阻止與下列情況相關的轉移：

(甲)破產、無力償還債務或保護債權人權利；

(乙)證券、期貨、期權或衍生工具的發行、交易或買賣；

(丙)犯罪或刑事違法；

(丁)在有需要時，就轉移進行財務匯報或記錄保存，以協助執法機關或金融規管機構；或

(戊)確保遵從司法或行政程序作出的命令或判決。

第八條
一般例外

一、 本協定中關於待遇不應低於給予締約任何一方或任何第三方投資者的條款，不應被解釋為締約一方有義

務將根據下述情況提供的任何待遇、優惠或特權的利益，延伸予締約另一方投資者：

(甲)締約任何一方為或可能成為任何現有或日後的關稅同盟、自由貿易區、地區合作或經濟組織或類似的國際協議的其中一方；或

(乙)締約任何一方為或可能成為任何完全或主要與課稅有關的現有或日後的雙邊或多邊協定或安排的其中一方，或任何完全或主要與課稅有關的本地法例。如本協定與締約雙方之間任何與課稅有關的雙邊或多邊協定或安排有不一致之處，在不一致的範圍內以該等協定或安排為準。

二、 為求更明確，本協議第四條的義務並不包括向締約另一方的投資者提供本協定以外的爭端解決程序。

三、 本協定的任何規定不得被解釋為禁止締約一方採取、維持或執行為達致以下目的所必要的措施，但該等措施不得以武斷或不合理的方式應用，及構成對國際貿易或投資的變相限制：

(甲)保護環境、人類、動物或植物的生命或健康；

(乙)維護公共道德或維持公共秩序，前提為只有在社會的某一根本利益受到真正的和足夠嚴重的威脅時，方可援引公共秩序例外；

(丙)保護具有藝術、歷史或考古價值的國寶；

(丁)保護有生命或無生命的可耗盡的自然資源，前提為該等措施與限制本地生產或消費的措施同時有效實施；或

(戊)確保遵守不與本協定條款相抵觸的法例，包括與下列事項有關的法例：

(一)防止欺騙及欺詐行為或處理合同違約而產生的影響；

(二)保護與個人資料處理和傳播有關的個人隱私及保護個人記錄和帳戶的機密性；或

(三)安全。

四、 本協定的任何規定並不禁止締約雙方基於審慎原因採取或維持措施，該等原因包括：

(甲)保障投資者、存款人、投保人、索賠人及金融市場參與者或金融機構對其負有信託責任的人；

(乙)維持金融機構的安全、穩健、完整或財務責任；及

(丙)確保締約一方的金融體系的完整和穩定。

該等措施應善意地採取，亦不得被用作規避該締約一方在本協定下的承諾或義務的手段。

第九條
解決締約一方與投資者之間的爭端

一、 為了解決締約一方與締約另一方的投資者之間由本協定引致關於投資的爭端，爭端雙方應盡可能進行磋商來友好地解決。

二、 如果在接獲書面解決要求的日期起計六個月內，磋商沒有達成解決方案，該投資者可將本條第一款所述爭端提交至爭端雙方同意的程序解決。如在該六個月期間爭端雙方沒有就此種程序達成協議，爭端雙方有義務依照《聯合國國際貿易法委員會仲裁規則》（2010 年修

訂）將爭端提交仲裁。爭端雙方可以書面同意修訂這些規則。

三、 本條第一款及第二款不得被解釋為阻止締約一方的投資者把本協定的爭端提交至其投資地區所屬的締約另一方具管轄權的法院。

四、 締約雙方謹此同意將投資爭端根據本協定提交仲裁。

五、 仲裁裁決為最終裁決並對爭端雙方具約束力。締約各方須確保裁決按照其有關法律及法規獲得承認和執行。

六、 締約雙方謹此同意：

(甲)投資爭端應在該投資者首次知悉或本應知悉引致此爭端的事件當日起計三年內提交；

(乙)按照本條第二款成立的仲裁庭應根據本協定及適用的國際法規則處理爭端涉及的問題；及[1]

(丙)締約雙方同意的對本協定任何條款的解釋對依據本條第二款成立的任何仲裁庭具有約束力。

第十條
解決締約雙方之間的爭端

---

[1] 為求更明確，本條款不影響考慮爭端締約方與訴請相關的法律及法規。當作出有關考慮時，仲裁庭應跟從該締約方的法庭或其他司法機構對該法律及法規的現行解釋。

一、 如果締約雙方對本協定的解釋或適用發生任何爭端，應首先嘗試通過談判解決。

二、 如果締約雙方未能通過談判解決爭端，可將爭端交予雙方同意的人士或機構處理，或依締約任何一方的要求提交由三名仲裁員組成的仲裁庭裁決。該仲裁庭應按下述方式組成：

(甲)自收到仲裁要求後三十日內，締約雙方應各自委任一名仲裁員。第二名仲裁員獲委任後六十日內，該兩名仲裁員應協議委任一名可被視為在爭端中立場中立的國家的國民為第三名仲裁員，而該名仲裁員應擔任仲裁庭主席；

(乙)如在上項指定的期限內未能作出任何委任，締約任何一方均可請求國際法院院長以私人及個人身份在三十日內作出必要的委任。如院長認為其國民身份所屬的國家在是次爭端中不能被視為中立，則應由不因上述原因而不符資格的副院長作出有關委任。

三、 除本條下文另有規定或締約雙方另行同意外，仲裁庭應決定與其管轄權有關的所有問題和自行訂定其程序。在仲裁庭正式組成後三十日內，仲裁庭可作指示或依締約任何一方的要求舉行會議，以確定須予仲裁的確切事宜和將採取的特定程序。

四、 除締約雙方另行同意或仲裁庭另作指示外，締約各方應在仲裁庭正式組成後四十五日內提交一份備忘錄。締約雙方應於其後六十日內作出答覆。仲裁庭應依締約任何一方的要求或自行決定，在答覆期限屆滿後三十日內進行聆訊。

五、 仲裁庭應嘗試在完成聆訊後三十日內作出書面裁決，如沒有進行聆訊，則應在締約雙方均已提交答覆後三十日內作出書面裁決。裁決應以多數票作出。

六、 締約任何一方可在收到裁決後十五日內提出有關澄清該項裁決的要求，而仲裁庭應在提出要求後十五日內作出澄清。

七、 仲裁庭應根據本協定及適用的國際法規則處理爭端涉及的問題。

八、 仲裁庭的裁決對締約雙方均有約束力。

九、 締約各方應承擔其委任的仲裁員的費用。仲裁庭的其他費用，包括國際法院院長或副院長因履行本條第二款(乙)項規定的程序而引致的任何費用，由締約雙方平均分擔。然而，仲裁庭可在其裁決中，指示締約雙方其中一方承擔較大比例的費用。

第十一條
代位

一、 如締約一方或其指定的代理機構，依照其對在締約另一方地區內某項投資的保證向其投資者作了支付，締約另一方應承認：

(甲) 被保證的投資者的全部權利和請求權，依法律或合法行為，經已轉讓予締約一方或其指定的代理機構；及

(乙) 締約一方或其指定的代理機構通過代位，有權如該投資者般在同樣程度上行使和執行上述權利及請求權。

二、 在所有情況下，締約一方或其指定的代理機構，通過轉讓取得的權利和請求權及因行使該等權利和請求權而得到的任何支付所享受的待遇，應與被保證的投資者依本協定就有關投資及相關收益有權享受的待遇相同。

三、 締約一方或其指定的代理機構因行使取得的權利和請求權而得到的任何支付，應可自由兌換，並應可由締約一方自由使用，以償付其在締約另一方地區內的任何開支。

四、 如果締約一方或其指定的代理機構已向該締約一方的投資者作了支付，並已接收該投資者的權利和請求權，除非已獲作出上述支付的締約一方或其指定的代理機構書面授權，否則該投資者不得對締約另一方行使該等權利和請求權。

第十二條
安全例外

一、 本協定的任何條款不應被解釋為：

(甲)要求締約一方提供或允許獲得其認定披露後會違背其根本安全利益的任何資料；或

(乙)阻止締約一方為下列目的採取或維持其認為必要的措施：

(i) 履行適用於該締約方有關維護或恢復國際和平或安全的義務；或

(ii) 保護其根本安全利益。

二、 除非本條第一款（甲）項另有規定，締約雙方應盡可能採取合理的步驟，就本條第一款（乙）項下採取的任何措施及其終止通知對方。

第十三條
拒絕授予利益

一、 在出現下列情況時，締約一方可隨時拒絕將本協定的利益授予締約另一方的某一企業投資者及其投資：

(甲)非締約一方的人士擁有或控制該企業，以及該企業在該締約另一方地區內沒有從事實質經營活動；或

(乙)非締約一方的人士擁有或控制該企業，以及拒絕授予利益的締約一方針對非締約一方或非締約一方的人士採取或維持措施，阻止與該企業進行交易，或若本協定的利益被授予該企業或其投資，將導致對該措施的違反或規避。

二、 締約一方在拒絕授予本協定的利益前，應通知締約另一方。

第十四條
文件的送達

一、 根據本協定第九條及第十條處理的爭端的有關通知及其他文件應送遞至下列地址以送達至締約一方：

(甲)在巴林王國方面，巴林王國馬納馬郵政信箱547號外交部(The Ministry of Foreign Affairs, P.O. Box 547, Manama, Kingdom of Bahrain)；及

(乙)在香港特別行政區方面，香港九龍城協調道3號工業貿易大樓工業貿易署。

二、 締約一方應迅速使公眾得知及通知締約另一方本條第一款所指地址的任何變更。

第十五條
磋商

在締約任何一方的書面請求下，締約雙方應就有關本協定的解釋或適用的任何事宜舉行磋商。

第十六條
生效

一、 締約雙方應以書面通知對方已完成各自為使本協定生效的規定。本協定自上述較後一份通知的日期起計三十日後開始生效。

二、 本協定可於締約雙方相互書面同意下作出修改。所有修改應以本條第一款所述的相同方式生效。

第十七條
期限和終止

一、 本協定在最初十年內保持有效，其後繼續有效，直至締約任何一方向另一方發出書面終止通知的日期起計滿十二個月為止。

二、 對於根據本條第一款在本協定終止之日以前所作的投資，本協定第一至十五條的條款由該日起計的十年內繼續有效。

由雙方政府授權其各自代表簽署協定，以昭信守。

本協定於 2024 年 3 月 3 日在馬納馬簽訂。正本一式兩份，用阿拉伯文、中文和英文寫成，所有文本具有同等效力。如文本之間有分歧，以英文文本為準。

巴林王國政府
代　表

中華人民共和國
香港特別行政區政府
代　表